

في قراءة موضوعية لمضمون خطاب سمو الأمير لبداية دور الانعقاد الثالث

«اتجاهات»: الحوار العاقل وترسيخ الوحدة الوطنية وتغليب المصلحة العامة أهم ما ورد في النطق السامي

■ سمو الأمير وضع 11 سبباً وراء تكريم الكويت باعتبارها مركزاً عالمياً للعمل الإنساني

■ سموه أوصى بتجنب أخطار الاضطرابات في الدول العربية واستخلاص العبر منها

اساس التنمية الشاملة وبها ترتقي وتقدم الدول.

استراتيجية الكويت

في الفقرة الرابعة جاء في النطق السامي 11 توصيفاً لتكريم الأمم المتحدة للكويت كـ «مركز للعمل الإنساني» حيث وصف سموه ذلك بأنه (تكريم مشهود، جاء لتقديم يد العون، للدور الرئيسي للبلاد، قيادة وتنظيم واستضافة العمل الإنساني، تكريم لكل الكويت، استحقاق للعطاء، لدعم المشاريع التنموية، اغانة المشكوكين، تخفيف معاناة للمشردين).

الشباب

أكد «اتجاهات» أن محورية دور الشباب في زمن سمو الأمير شيء راسخ، حيث عبرت الغالبية العظمى من خطاباته عن أهمية دور وتنمية قدرات الشباب الكويتي ليكونوا على قدر مسؤوليته إدارة شؤون الدولة في المستقبل بكافة القطاعات، ولم يغفل سموه التأكيد على ذلك، حيث استخدم في نطقه السامي 9 توصيفات لهم وقال إن تلك الفئة لها (كل الدعم، التشجيع، الرعاية، التحاور معهم، الانصات إليهم، الارتقاء بهم، مشاركتهم في صنع القرار، مساعدتهم، تدريبهم).

وأكد التقرير أن الخطاب السامي تحدث في 25 توصيفاً عن الكويت وأهلها وذلك في عدة فقرات ومواضع مختلفة منه جميعها أكدت السمات الإيجابية لدى الشخصية الكويتية، كما تحدث سموه في 8 توصيفات إيجابية عن التعاون الخليجي، وتعاون المجلسين خلال دور الانعقاد الماضي.



■ 945 كلمة جاءت في 25 فقرة حول 9 أفكار رئيسية

■ 28 توصيفاً سلبياً للمشهد في عدة دول عربية و 11 للسلوكيات الغريبة عن المجتمع

الحوار العاقل... وترسيخ الوحدة الوطنية وتغليب المصلحة العامة، أحد أهم ما ورد في النطق السامي لسمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر.

وحسب قراءة موضوعية لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث، الذي يرأسه خالد المضاحكة، فإن خطاب سموه تكون من 945 كلمة جاءت في 25 فقرة حول 9 أفكار رئيسية أبرزها، حمل توصيات للمجلسين والشباب وأوصى المجلسين بالاعتدال والحيطة في بعض دول الجوار العربية والبعض الآخر للتنمية الاقتصاد الوطني وكواجبه السلوكيات الغربية في المجتمع وذلك بـ (40) توصية في عدة فقرات مختلفة في خطابه، وهو ما اشير إليه في سياق البنود التالية:

التوصيات

وأشار «اتجاهات» إلى أن أبرز ما ورد في النطق السامي هو التوصيات الواردة في الخطاب، حيث جاء في الترتيب الأول من حيث التوصيات التي استخدمت فيه ككل بواقع (40) توصية، جاءت مقسمة على خمسة بنود رئيسية هي:

توصيات لمواجهة اضطرابات بعض الدول العربية

أشار التقرير أن التوصيات الخاصة بسبل مواجهة الاخطار الناجمة عن الاضطرابات التي اجتاحت دول عربية عديدة احتلت الترتيب الأول بـ 13 توصية في كالتالي (استخلاص الدروس العبر مما يجري في تلك الدول، الحفاظ على نفع الكويت، تحصين الوطن ضد الارهاب العابرين للحدود،

ساعد «6692» أسرة بمبلغ 2.391.960 ديناراً

الجمود: بيت الزكاة حريص على المساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي للوطن



بيت الزكاة

صرحت مديرة إدارة الخدمة الاجتماعية في بيت الزكاة سعاد محمد الجمود بأن البيت حريص على المساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي للوطن وتوفير سبل العيش الكريم للمستحقين من أفراد، من خلال تقديم المساعدات المختلفة لهم بما فيها المساعدات المالية التي بدأ البيت بتقديمها للمستحقين منذ نشأته، والتي تأتي في مقدمة أعمال البيت؛ بهدف رعاية الأسر المستحقة التي تعيش على أرض الكويت بمختلف جنسياتها والتي تعاني من عدم القدرة على تلبية احتياجات الحياة الكريمة لأفرادها. بسبب عدم توفر الدخل المالي المناسب لديها. وقالت الجمود إن إجمالي المساعدات المالية التي قدمها البيت خلال شهر سبتمبر 2014 بلغ (2.391.960 - مليونين وثلاثمائة وأربعة وتسعين ألفاً وتسعمائة وستين ديناراً) استفادت منها (6692) أسرة مستحقة، وقد تضمنت هذه المساعدات مبالغ شهرية بلغت قيمتها (321.380 - ديناراً) استفادت منها (545) أسرة، أما الأسر التي استفادت من نظام المساعدات المنقوعة فقد بلغ عددها (6057) أسرة، وبلغ ما صرف لها (1.820.780 - مليوناً وثمانمائة وعشرين ألفاً وسبعمائة وستين ديناراً). كما تضمنت المساعدات قروضاً حسنة بلغ مجموعها (249.800 - مائتين وأربعة وأربعين ألفاً وثمانمائة دينار) استفادت منها (90) أسرة، كما تكلل بيت الزكاة بنقلات الضمان الصحي لغير محدي الجنسية والمجنسيات الأخرى من الوافدين، حيث بلغ عدد الأفراد والأسر المستفيدين من غير محدي الجنسية والوافدين (314) ما بين فرد وأسرة.

مستدركاً أن الأوراق المالية التي تشمل الأسهم والمستندات وأذونات الخزائنة وغيرها من الأوراق المالية التي تقيتها الشركة بهدف استثمار جزء من أموالها لدر دخل إضافي، بحيث إذا زادت قيمتها السوقية أو احتاجت إلى أموال سائلة فإنها يبيعها وتحولها إلى نقدية، حكمها الشرعي بحسب نوعها، فالأسهم مثلاً تقوم بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله فإن كان نشاط الشركة محرمًا فيحرم تملك السهم، وهذا لا يعني إعفاء المُرَكَّب سواء أكان فرداً أو شركة من تركبة الأصل، وفي حالة أن نشاط الشركة ليس حراماً فإن قامت هي بتركبة موجوداتها فلا يجب على المساهم سواء كان فرداً أو شركة إخراج زكاة أخرى عن أسهمه فيها منعاً للازدواج، وذلك في حالة لم تكن أسهمه بغرض التجارة، فإن كانت بنية التجارة فإنها تعامل معاملة عروض التجارة وتقوم بسعر السوق يوم وجوب الزكاة ويحسم منه ما تركته الشركة ويخرج الباقي إن كانت زكاة القيمة السوقية لأسهمه أكثر مما خرجه الشركة عنه، وإن كانت زكاة القيمة السوقية أقل فله الطريقة ضمان دخل شبه دوري لمستحقي الزكاة وتخفيف العبء الزكوي على المُرَكَّب.



أبو النصر والتعليق أثناء المحاضرة

في هذا التاريخ بالنصاب، وإذا لم يبلغ الوعاء النصاب فلا زكاة فيه. أما الطريقة الثانية فيستعمل على تحويل النصاب السنوي إلى شهري، وتقدير الزكاة الواجبة وإخراجها شهرياً، ثم عمل تسوية في نهاية الحول، ومن مميزات هذه الطريقة ضمان دخل شبه دوري لمستحقي الزكاة وتخفيف العبء الزكوي على المُرَكَّب.

وأوضح أن هناك طريقتين لحساب زكاة المرنشبات والأجور، حيث تعتمد الأولى على انتظار الزكاة حتى نهاية الحول لإخراج زكاته في ضوء الإيرادات والتفقات الفعلية، بعد تحديد التاريخ الذي تجب فيه الزكاة وحصر ما تبقى من دخل في هذا التاريخ وخضم الديون التي لم تستخدم في تمويل الأصول الثابتة ومقارنة ما تبقى

يعول، وتحديد الديون التي لم تستخدم في تمويل أصول ثابتة، واستخراج وعاء الزكاة ومقارنة الوعاء بالنصاب، ثم تحديد مقدار الزكاة، وفي حال عدم وصول الوعاء إلى النصاب بنفسه أو يضمنه إلى ما عده من أموال أخرى فلا تجب الزكاة. وبين أبو النصر أحكام زكاة المرنشبات والأجور وإجراءاتها،

استثماراً للمعاليات ملقني محاسبي زكاة الشركات الذي يعلفه بيت الزكاة تحت رعاية مدير عام بيت الزكاة إبراهيم أحمد الصالح خلال الفترة من 26 حتى 30 أكتوبر الحالي التي استضافها الدكتور عصام عبدالهادي أبو النصر / أستاذ ورئيس قسم المحاسبة في جامعة الأزهر محاضرتين، تحدث فيها عن أحكام زكاة المهن الحرة وحسابها، والضرورة النقدية والمعدنية، والديون، وكذلك أحكام زكاة الأوراق المالية وحسابها، والمرنشبات والأجور، مع حالات تطبيقية.

وتناول الدكتور أبو النصر زكاة المهن الحرة، والتي يقصد بها تلك المهن التي يمارسها الفرد بصفة مستقلة، وتعتمد على العمل بصفة أساسية، ولا يمنع من ذلك أن تستعين هذه المهن برأس المال إلى جانب العمل، ولكن يبقى العمل هو العنصر الرئيس والغالب. وعن إجراءات إخراج زكاة المهن قال أبو النصر إنها تكون بتحديد التاريخ الذي تجب فيه الزكاة، وحصر إيرادات المهنة خلال الحول، وكذا حصر تكاليف مباشرة المهنة مع مراعاة عدم خصم مخصصات استهلاك الأصول الثابتة، وحصر نفقات المعيشة للمُرَكَّب ومن